المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر

Role of Small and Medium Enterprises in Reducing the Unemployment Problem in Algeria

بشني يوسف[1]، بسدات كريمة[2]

BECHENNI Youcef[1], Bessadet Karima[2]

[1] أستاذ محاضر قسم "أ"، جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم (الجزائر)،

youcef.bechenni@univ-mosta.dz

[2] أستاذة محاضرة قسم "أ"، جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم (الجزائر)،

karima.bessadett@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/01 تاريخ القبول: 2022/02/24 تاريخ النشر: 2022/04/01

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من ظاهرة البطالة في الجزائر من خلال خلق مناصب للعمل ومن ثم المساهمة في إجمالي التشغيل، وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتتبع تطور هذا النوع من المؤسسات ومدى مساهمتها في التشغيل خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 و2019.

وقد توصلت الد راسة إلى عدة نتائج منها: رغم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في خلق مناصب عمل جديدة إلا أنها لم تحقق المستوى المنشود من وراء دعم إنشائها وذلك يعود لعدة أسباب تم التعرض لأهمها في الدراسة.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ البطالة؛ التشغيل.

تصنيفات JEL : E24؛ L29

المؤلف المرسل: بشني يوسف، **الإيميل:** youcef.bechenni@univ-mosta.dz

Abstract:

The study aims to identify the role of small and medium enterprises in alleviating the phenomenon of unemployment in Algeria by creating jobs and then contributing to the total employment between 2009 and 2019.

Therefore, the study reached several results, including: although small and medium enterprises contribute to creating new job positions, they did not achieve the desired level of supporting their establishment, due to several reasons, the most important of which were discussed in the study.

Keywords: Small and medium enterprises; employment; unemployment.

Jel Classification Codes: E24 ; L29

1. مقدمة :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة المحرك للنمو الاقتصادي وتعزيزه، حيث تراهن العديد من الدول على النهوض باقتصادها من خلال الاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لما لها من دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها ، كما انه يعول عليها و بشكل كبير في التخفيف من حدة البطالة في العديد من الدول، لما توفره من مناصب شغل للأيدي المؤهلة و الغير مؤهلة، فظاهرة البطالة كانت و لا زالت تؤرق العديد من الاقتصاديات، لما لها من انعكاسات سلبية على مختلف عمليات التنمية الاقتصادية و ما ينتج عنها من مشاكل على مختلف الأصعدة.

تسعى الجزائر جاهدة إلى زيادة نموها الاقتصادي بالاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدراكها بأهميتها في ذلك من خلال توفيرها لفرص العمل، الدخل والمدخرات ومن ثم التأثير بشكل فعال وهام في الصادرات والواردات الوطنية، و عليه عملت على تشجيع هذا النوع من المؤسسات من خلال سن العديد من القوانين و القيام بجملة من الإصلاحات التي من شأنها دعم و مساندة هذه المؤسسات و توفير المناخ الملائم لها ضمانا لاستمرارها، و قد كان القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعزيزا لمساعيها، حيث أكدت من خلاله دعمها و تطويرها و توفير جميع الوسائل التي من شأنها القضاء على العراقيل و الصعوبات التي تواجهها.

1.1 إشكالية البحث:

مما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر؟**

يندرج تحت الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما هي المراحل التي مرت بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- هل هناك علاقة بين تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة العمالة؟
- هل أثرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معدلات البطالة؟

2.1 فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤلات السابقة تعتمد هذه الدراسة على الفرضية الآتية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل ومن ثم تساهم في تقليص معدلات البطالة إلا أنها تواجه عدة صعوبات تجعل مساهمتها متواضعة لم ترق للمستوى المنشود.

3.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على آلية وركيزة أساسية يمكن الاستعانة بها والاعتماد عليها في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر بصفة خاصة ومساهمتها في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية بصفة عامة، آلا وهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4.1 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ابراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من ظاهرة البطالة والتأكيد على نجاعتها كوسيلة للحد من البطالة.

5.1 منهج البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي لمعالجة إشكالية الموضوع، حيث تم التطرق لأهم مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم عرض لتطور عددها وعدد العمالة فيها من سنة 2009-2019، وبعد ذلك تحليل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الإجمالي ومدى مساهمتها في الحد من ظاهرة البطالة.

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

1.2 واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى 1979 كانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجملها بنسبة تقدر ب98 بالمائة مملوكة بشكل شبه كامل للمستوطنين قبيل الاستقلال بمساهمتها وبشكل جوهري في تحقيق قيمة مضافة للمعمر (صالحي ص.، 2004، صفحة 26)، لكن بعد الاستقلال وبسبب الشغور الذي خلفه نزوح المعمر تقرر إصدار قانون الحماية للأملاك في 1962/08/21 ومراسيم أخرى تعلقت بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية والصناعية قصد إعادة التسيير بتوسيع القطاع العام على القطاع الخاص و محدودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة به وهذا بسبب تبني النظام الاشتراكي في التسيير .

أما ما ميز الفترة الممتدة من الثمانينيات إلى التسعينيات بتبني كل من المخطط الخماسي الأول 1980/1984 والخماسي الثاني 1985/1989 بمحاولة الاهتمام بالقطاع الخاص (كتوش و طرشي، 2006، صفحة 04)، ولحق ذلك منظومة من القوانين من إعادة للهيكلة بنوعيها العضوي والمالي، إلى محاولة الانفتاح وخصخصة المؤسسات، وعرفت هذه الحقبة تطور المؤسسات إلى صغيرة والمتوسطة، وبعد ظهور قانون القرض والنقد في 1990 الذي أعطى نوع من الاستقلالية للمصارف و شجع كل أشكال الشراكة بدون خصوصية، كما اهتم بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية و الأجنبية مما شجع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الظهور (لطرش، 2003، صفحة 196)، كما تم إنشاء سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تحولت إلى وزارة سنة 1994 ،وقانون الاستثمار ل 1993/10/05 الذي يعطي بعض التسهيلات للخواص (ضحاك، 2006، صفحة 138)، ولم تتوقف الإصلاحات عند هذا الحد بل صاحبتها مجموعة من الإجراءات زادت من حدة التأثير على المؤسسات.

بعد التسعينات ودخول الألفية الثانية كان لصندوق النقد الدولي الذي فرض على الجزائر شروط برنامج الاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي للفترة الممتدة بين 1985 و1998 والتعديل الهيكلي لتخفيف أزمة المديونية وقد ترتب عن ذلك خصخصة لمجموعة كبيرة من المؤسسات مما زاد في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض القطاعات، وقد رافق ذلك مجموعة من الإجراءات من تأهيل واستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و اصدار ترسانة من المراسيم ل 2003

و 2004 ليتم تسجيل تطور ملحوظ في عدد المؤسسات الصغيرة متوسطة و نسبة التشغيل فيها، و في سنة 2017 تم إصدار القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي أكد توجه الجزائر للاعتماد على هذا النوع من المؤسسات لنهوض بالاقتصاد الوطني (صبايحي، 2019، صفحة 52).

2.2 تطورعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور ملحوظ خلال الفترة الممتدة بين 2009 إلى 2019 والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 2009- 2019

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2009	587494
2010	619072
2011	642913
2012	711275
2013	777259
2014	851511
2015	896811
2016	1014075
2017	1060289
2018	1141863
2019	1193339

المصدر: (Ministèrede l'industrie, 2013-2019)

يمثل الجدول رقم (01) تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2009-2019، نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرف تطورا ملحوظا لكن بوتيرة بطيئة رغم كل المجهودات التي بذلتها الدولة، ففي سنة 2009 كان عددها 587494مؤسسة، لتصل سنة 2019 إلى الضعف 1193339 مؤسسة، فقد سعت الجهات المعنية إلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما لها من دور فعال في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك بإصدار العديد من القوانين و القيام بعدة إصلاحات، ففي بداية التسعينات و مع توجهها نحو اقتصاد

السوق باشرت العديد من الإصلاحات على المؤسسات الاقتصادية و أصدرت العديد من القوانين (بوفاسة و سعداوي .، 2015، صفحة 47)، فقد تم إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1994، تعمل على توفير المناخ المناسب لترقية نشاطها، كما أصدرت سنة 2001 القانون رقم 18/01 المؤرخ في 2001/12/12 و المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و الذي من بين أهدافه تشجيع ظهور مؤسسات جديدة و توفير المحيط الملائم لها، كما أن في سنة 2003 و تجسيدا لبرنامج التأهيل تم فتح مكتب جهوي لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2005، و في سنة 2017 تم إصدار القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 و الذي جاء بأحكام جديدة يختلف بصورة نسبية عن القانون رقم 18/01، حيث يهدف إلى بعث النمو الاقتصادي من خلال إقامة مشاريع تنموية تعتمد على التكنولوجيا ،تنمية روح الإبداع و الابتكار، العمل على استمرارية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(تم إلغاء القانون 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و استبداله بالقانون رقم 17-02. (قانون رقم 02-17، 2017) .

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل

إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على مورد وحيد متمثلا في النفط يجعلها عرضة للتقلبات الخارجية لأسعاره، و هذا ما حدث في فترة الثمانينات و ما نتج عنه من مشاكل و أزمات أثرت بشكل كبير على مختلف المجلات، حيث تم غلق العديد من المؤسسات الاقتصادية و تسريح العديد من العمال، و بالتالي تفاقمت مشكلة البطالة مما استدعى و بشكل سريع القيام بإصلاحات فورية لتدارك خطر هذه المشكلة، لكن رغم ذلك لم تتمكن من القضاء على ظاهرة البطالة و ذلك لعدة أسباب نذكر منها: عدم وجود تنويع اقتصادي، عدم فاعلية القطاع الخاص، تزايد طلبات العمل ...، مما استوجب البحث عن آليات أكثر فعالة للتخفيف من حدة هذه الظاهرة، و عليه زاد الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إصدار العديد من القوانين و القيام بإصلاحات مختلفة لمساندتها و توفير المناخ الملائم لها حتى تتمكن من تحقيق الأهداف الموكلة لها.
تظهر أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمتها في تشغيل العمالة من خلال ما يلي:

1.3 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل الإجمالي:

سيتم التعرف على تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في التشغيل الإجمالي خلال الفترة 2009-2019.

الجدول 2: تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة2009 -2019

السنوات	عدد العمالة ب (م ص م)	إجمالي التشغيل	نسبة مساهمة (م ص م) في التشغيل
2009	1546584	9472000	% 16.33
2010	1625686	9736000	16.7
2011	1676196	10661000	15.72
2012	1776461	11423000	15.55
2013	1915495	11964000	16.01
2014	2082304	11716000	17.77
2015	2238233	11932000	18.76
2016	2487914	12117000	20.53
2017	2601958	12298000	21.16
2018	2690246	12463000	21.59
2019	2885651	12730000	22.67

المصدر:(Ministèrede l'industrie, 2013-2019)

من خلال الجدول رقم(02) و الذي يوضح تطور عدد العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و نسبة مساهمتها في التشغيل الإجمالي خلال الفترة من 2009-2019، نلاحظ أن تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال هذه الفترة يتسم بالثبات نوعا ما، حيث نلاحظ أنه في 2009 كان عدد العمالة يقدر ب 1546584 منصب عمل لتصل سنة 2019 إلى 2885651 منصب عمل، أي أن عدد العمالة يزداد بمتوسط عاملين لكل سنة، كما نلاحظ أن نسبة مساهمتها في التشغيل الإجمالي تراوحت بين 15% و22% خلال فترة الدراسة، حيث سجلت سنة 2009 16.33% لتصل نسبة المساهمة سنة 2019 إلى 22.67%.

2.3 علاقة تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطور عددها:

كما تم الإشارة إليه سابقا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف تزايدا ملحوظا، لكن هل تنعكس هذه الزيادة على التشغيل أم لا.

الجدول 3: نسبة تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بتطور عددها

السنوات	نسبة تطور عدد م ص م	نسبة تطور عدد العمالة بم ص م
2010	5.1	4.87
2011	3.71	3.03
2012	9.61	5.64
2013	8.49	7.26
2014	8.72	8.01
2015	5.05	6.96
2016	11.56	10.04
2017	4.36	4.38
2018	7.14	3.28
2019	4.5	6.77

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجداول السابقة.

من خلال الجدول رقم (03) و الذي يبن العلاقة بين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور العمالة فيها نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين الزيادة في عددها و زيادة مناصب الشغل، حيث كانت نسبة الزيادة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2009 تقدر ب 5.1% ، أما بالنسبة لنسبة زيادة العمالة فقدرت ب4.87%، و في 2019 وصلت الزيادة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة4.5% ، أما بالنسبة لنسبة زيادة العمالة فقدرت ب6.77%، و على العموم فإن الزيادة متناظرة تراوحت بين 3% و 8%، ما عدا سنة 2016 التي عرفت زيادة تقدر ب11.56% بالنسبة لعددها و 10.04% بالنسبة للعمالة، و هنا يمكن القول أن رغم زيادة عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال فترة الدراسة إلا أن نسبة العمالة تبقى ضئيلة.، فكما نعلم و حسب القانون الجزائري فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تشغل من 01 إلى 250 شخص(مصغرة من 01إلى 09، صغيرة من 10 إلى49، متوسطة من 50 إلى 250 شخص) (قانون رقم 02-17، 2017).

3.3 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبطالة في الجزائر:

إن مشكلة البطالة في الجزائر تعتبر من بين المشاكل التي عانت منها منذ الاستقلال، و التي تزايدت بشكل سريع في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات بسب انهيار أسعار النفط و ما نتج عن برامج التعديل الهيكلي، لكن مع بداية سنة 2000 عرفت تراجع في معدلات البطالة بسبب ارتفاع أسعار النفط و ما نتج عنها من برامج النمو المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) الذي نتج عنه انخفاض في معدلات البطالة من 29% إلى 24% (هواري و قاسم، 2013، صفحة 14)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) الذي أكد على ضرورة الاهتمام بالقطاعات التي تسهم في التنمية الاقتصادية كالصناعة، الصيد البحري و المؤسسات الصغيرة و المتوسطـــــــة (صالحي و مخناش، 2012، صفحة 169) ، البرنامج الخماسي (2010-2014) و الذي بدوره اهتم بدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (بوفليح، 2013، صفحة 48) ، المخطط الخماسي (2015-2019) الذي دعا إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسة،بالإضافة إلى مختلف برامج و أجهزة التشغيل التي تم إنشاءها للحد من ظاهرة البطالة منذ 1988نذكر منها: جهاز الإدماج المهني للشباب، الوكالات المتخصصة في المساعدة على التشغيل المأجور، البرامج التابعة لأجهزة التشغيل المأجور، الصندوق الوطني للتامين على البطالة، أجهزة خلق النشاطات الذاتية، زد إلى ذلك استحداثها و تشجيعها لقيام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لما لها من دور فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و بالتالي المساهمة في خلق العديد من مناصب العمل.

الجدول 4: تطور نسبة البطالة من إجمالي القوى العاملة (2009-2020)

الوحدة: %

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
بطالة	10,16	9,96	9,96	10,97	9,82	10,21
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
بطالة	11,21	10,2	12	11,89	11,81	12,83

المصدر: (worldbank)/ (ONS، 2001-2019).

من خلال الجدول رقم (04) و الذي يبين تطور نسبة البطالة خلال الفترة 2009-2020، نلاحظ أن معدل البطالة خلال هذه الفترة تراوح بين 9% و 12% ، حيث بلغ معدل البطالة سنة 2009 حوالي 10.16 ليتأرجح بين 9% و 10% خلال 2010 حتى 2014، و بين 10% و 12% خلال 2015 حتى 2019، أي أن هناك تذبذب في معدلات البطالة، و ذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها: البرامج الداعمة لسياسة التشغيل المتمثلة في المخطط الخماسي (2010-2014) حيث خصص نسبة معتبرة من موارده لتحسين التنمية البشرية في مجال التشغيل، انخفاض أسعار البترول و ما نتج عنه من عملية تجميد التوظيف في معظم القطاعات كقرار لتطبيق سياسة تقشفية .

الشكل1: علاقة البطالة بتطور العاملة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

يبين الشكل رقم (01) علاقة البطالة بتطور العمالة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2009-2019، حيث يتضح العلاقة العكسية بين تطور نسبة التشغيل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نسبة البطالة، حيث نلاحظ و رغم كل العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدى تأثيرها على معدلات البطالة، فمثلا سنة 2016 عرفت نسبة الزيادة في العمالة.10.04 بعدما كانت سنة 2015 حوالي 6.96، ليقابلها انخفاض في معدل البطالة سنة 2016 إلى 10.2 بعدما كان سنة 2015 حوالي 11.21، و عليه يجب الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المراهنة عليها للحد من ظاهرة البطالة.

4. العوامل المؤثرة على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة في الجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد أهم ركائز التنمية المحلية، و آلية فعالة يمكن من خلالها تقليص معدلات البطالة، التي تعتبر من أكبر المشاكل التي تعاني منها معظم الدول، و لقد أدركت الجزائر أهمية هذه المؤسسات، فحاولت توفير المناخ الملائم لها بالقيام بالعديد من الإصلاحات و اتخاذ عدة إجراءات من شأنها المساهمة في تطوير هذا النوع من المؤسسات، لكن رغم كل ذلك مازالت تعاني من العديد من المشاكل و العراقيل، و حتى تتمكن من القيام بدورها بشكل فعال و خاصة فيمل يخص ظاهرة البطالة وجب على الجهات المعنية الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال باتخاذ الإجراءات التالية:

- الاهتمام بالمورد البشري فقد اهتمت على سبيل المثال كندا بتكوين مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برصد مبالغ مالية كبيرة لهذه العملية، وذلك لإدراكها أن المورد البشري هو أساس العملية الإنتاجية.
- إصلاح النظام المالي، لما له من دور هام في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة المتوسطة بشكل خاص. (طالبي، 2009، صفحة 63)
- توفير محيط إداري مرن يساهم في تسهيل عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والابتعاد عن البيروقراطية.
- تفعيل دور حاضنات الأعمال بالمساندة المستمرة والفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفتقر للخبرة والتجربة
- سن قوانين وتشريعات تتماشى وتتوافق مع وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تأهيل نظام جبائي يخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويسهم في نموها وازدهارها.

5. خاتمة:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور محوري في النهوض بعملية التنمية الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وقد أولت الدولة الجزائرية اهتماما كبيرا بهذه المؤسسات إدراكا منها لمدى أهميتها في مختلف المجالات عموما، ودورها في التخفيف من حدة البطالة خصوصا، من خلال خلق العديد من فرص العمل وامتصاص نسبة

معتبرة من البطالة التي تعتبر من أكبر المشاكل التي تواجهها والتي تنعكس بشكل كبير على الجانب الاجتماعي. فمن خلال ما تم التطرق له يمكن القول أنه رغم الجهود المبذولة لمواجهة مشكلة البطـــــالة، وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أن هذه الظاهرة تبقى من بين أكبر التحديات التي تسعى الجهات المعنية للحد منها، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و رغم ما توفره من مناصب شغل مازالت لم تصل للهدف المنشود، و مازالت لم تفعل جميع آلياتها لمواجهة هذه الظاهرة المتفاقمة بشكل مستمر، و يمكن إرجاع ذلك لجملة من الأسباب التي يمكن القول أنها حدت بشكل مباشر أو غير مباشر في مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في التقليل من معضلة البطالة، نذكر منها العراقيل و الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء كانت إدارية ، تمويلية، أو تسويقية، العوامل الخارجية المتمثلة و بشكل أساسي بتذبذب أسعار النفط و ما ينجم عنه من مشاكل في مختلف القطاعات وغيرها من الأسباب.

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم عدد من المقترحات:

- يجب الاهتمام بشكل فعال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف الجهود لترسيخ هذا النوع من المؤسسات، لأنها تعتبر من الآليات الناجعة في التقليل من حدة البطالة بصفة خاصة ودفع عجلة التنمية بصفة عامة، إذا تم استغلالها وتوجيهها بشكل يسمح لها بإثبات نفسها في الساحة الاقتصادية، ويمكن تفعيل دلك عن طريق:

- توفير مناخ ملائم ومشجع لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الحد من البيروقراطية.
- توفير التمويل اللازم، و مساعدتها في تسويق منتجاتها.
- المساندة الدائمة و المستمرة لمسيري هده المؤسسات.
- إقامة معارض وطنية أو دولية للتعريف بمنتجاتها، مما يسهم في استمرارها.

6. قائمة المراجع:

1.6 المراجع باللغة العربية:

- الطاهر لطرش. (2003). تقنيات البنوك (الإصدار الطبعة الثانية). الجزائر، الجزائر: دوان المطبوعات الجامعية.

- ربيعة صبايحي. (يوم 28 نوفمبر, 2019). مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مستجدات القانون الجزائري17-02. الاحكام الخاصة بتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قانون رقم 02-17، 52. تيزي وزو، الجزائر: جامعة مولود معمري.
- سليمان بوفاسة، وموسى سعداوي. (2015). أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة-دراسة عن ولاية المدية. مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، 19(1).
- صالح صالحي. (2004). أساليب تنمية المشروعات المصغرّة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 3(العدد 03).
- عامر هواري، وحيزية قاسم. (13 نوفمبر, 2013). مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول " السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات". السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها. سوق هراس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة سوق هراس.
- عاشور كتوش، ومحمد طرشي. (يومي 18 -17 أبريل, 2006). مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول- متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزا ئر، 04. شلف، الشلف: جامعة حسيبة لن لوعلي.
- قانون رقم 02-17. (2017). القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. عدد02. الجريدة الرسمية.
- قانون رقم17-02. (10 يناير, 2017). القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. عدد02. الجريدة الرسمية.
- محمد طالبي. (2009). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر. دراسات اقتصادية، 9(1).
- نبيل بوفليح. (2013). دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر 200-2010. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 05(العدد01)،

- نجية صالحي، وفتيحة مخناش. (ديسمبر, 2012). واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر 2001-2014 وأفاق النمو الاقتصادي. مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 02(العدد03)
- نجية ضحاك. (17-18 أبريل, 2006). مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. 138. جامعة شلف، الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

2.6 المراجع باللغات الأجنبية:

- Ministèrede l'industrie. (2013-2019). Bulletin d'information statistique de PME.
- ONS .(2019-2001) .Activité , Emploi et Chomage - .Office National des Statistique
- world bank. (n.d.). Retrieved 07 20, 2021, from https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=DZ.